الهاشمية » . لقد أثار صدور بيان الاسكندرية معارضة قوية من أوسع الجماهير الفلسطينية والعربية ، عبرت عن نفسها بامكانية الحصول على قرار مضاد له ، في مؤتمر الرباط « أوكتوبر ١٩٧٤ » الذي أكد شرعية ووحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني .

النظام الاردني يقذف بسلاح « الاردنة » في وجه قرارات الرباط

لم يكن امام النظام الاردني بعد قرارات الرباط الا العودة — ولو تكتيكيا — الى الخيار الاول — الانسحاب من المسألة الفلسطينية — للضغط على الانظمة العربية واجبارها على التراجع عن قرارات الرباط . فأعلن التزامه بهذه القرارات ، وانه بناء على هذا الالتزام ، لن يحضر مؤتمر جنيف ، وانه سيقوم بعدد من الاجراءات الداخلية « لأردنة » الاردن . واتبع هذا الاعلان ، بتعديل المادتين ٣٤ و ٧٣ من الدستور الاردني ، وحل مجلس النواب على أساس أن يجري انتخاب مجلس نيابي شرق — أردني جديد بعد سنة ، وباحالة عدد من الموظفين الكبار — من اصل فلسطيني — على التقاعد ، وهدد المنظمة بأنه سيغرقها بالعديد من الاشكالات الادارية عن طريق اجراء استفتاء بين الفلسطينيين في الاردن ، ليختاروا بين الابقاء على تابعيتهم الاردنية وان يكونوا مواطنين أردنيين ، أو الوقوف الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية مع ما يترتب على ذلك من معاملتهم كأجانب وانتزاع جنسياتهم الاردنية منهم .

لقد كان للسرعة التي اتسمت بها حركة « النظام » باتجاه تطبيق سياسة الاردنة ، ثم ما رافق هذه الحركة من بروز ملحوظ للاتجاه السياسي الاردني الذي كان يطالب بالانسحاب من المسألة الفلسطينية والعودة الى دولة شرق — أردنية* ، أثر كبير في اشاعة جو واهم أن الاردن ماض بسياسة « الاردنة » الى نهايتها ، وانه اذا ما استمر بهذه السياسة ، فانه سيفرض على المنظمة مواجهة العديد من الاشكالات السياسية والادارية قبل أن تتهيأ لها . وعليه فقد أصدرت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف بيانا عارضت فيه توجهات النظام الاردني نحو الاردنة ، وأكدت أنها « ستتخذ الخطوات التي تكفل صيانة قرارات الرباط وتنفيذها (٨) » .

ولكن ، هل كان « النظام » جادا في تنفيذ سياسة الاردنة ، أم انه طرحها كمناورة تكتيكية وكسلاح تهديدي فقط ، للالتفاف على قرارات الرباط والضغط على الدول العربية كي تعود الى اطار المعادلة السابقة « المنظمة والنظام مسؤولان عن تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة » والبحث عن أرضية للتوازن بين دوره ودور المنظمة في هذه المسألة ؟ .

لقد كان واضحا منذ البداية ، أن سياسة الاردنة لم تكن الا مناورة تكتيكية وسلاحا تهديديا رفعه النظام الاردني في وجه الدول العربية للخروج من دائرة الالتزام بقرارات الرباط (٩) ، وذلك للاعتبارات التالية : ١ — ان أهمية النظام الاردني ، دوليا وعربيا ، هي — الى حد كبير — وليدة دوره الفلسطيني ، وفي الوقت الذي ينتهي فيه هذا الدور ، فانه سيفقد كثيرا من أهميته هذه . ولقد كانت هذه حجة الملك في مواجهة المجموعة القليلة من الاردنيين الذين طالبوا بانسحاب الاردن من المسألة الفلسطينية والانكفاء

---

* كان أنصار هذا الاتجاه يلتفون حول الامير حسن ، وبعض الشخصيات الاردنية المعروفة بأنها من جماعة وصفي التل .